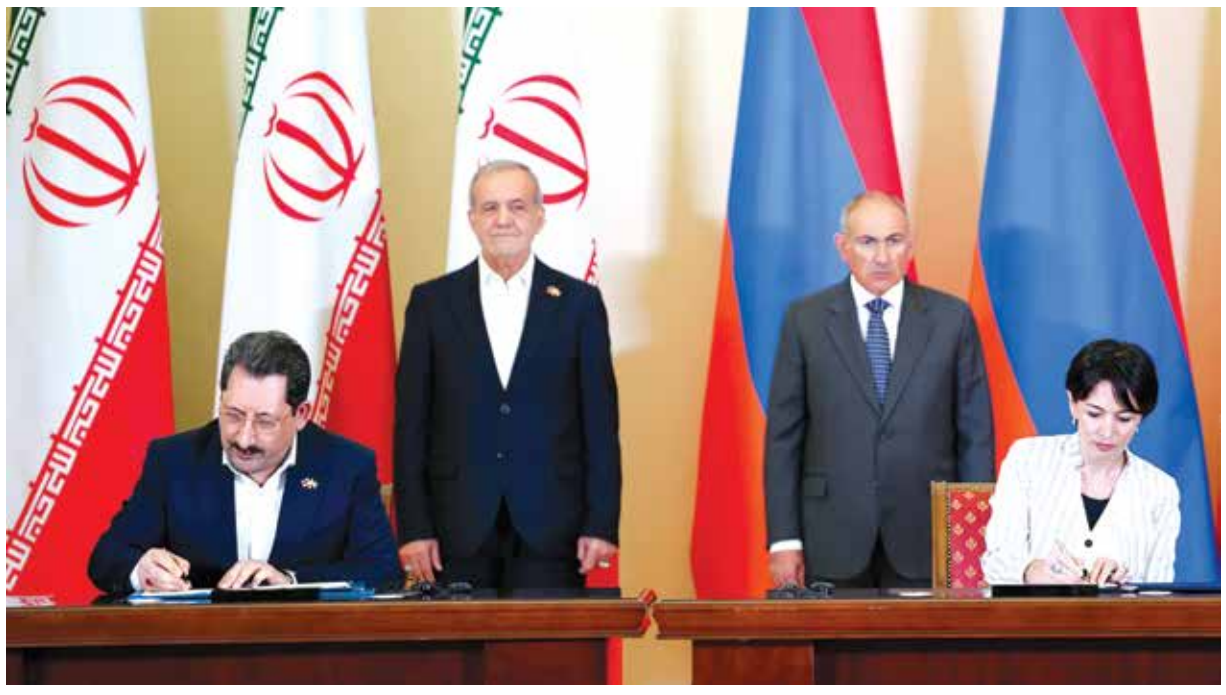

جرى تعزيز الاتفاق مع الصين بهدف نقل التكنولوجيا والإنتاج المشترك للسيارات الكهربائية والهجينة في إيران

وزير الصناعة الإيراني لدى توقيعه وثيقة تعاون مع نظيرته الأرمينية

إستراتيجية وزارة الصناعة في الحكومة الرابعة عشرة

توسيع الدبلوماسية الاقتصادية والصناعية مع المنطقة والعالم

الوفاق/ قامت وزارة الصناعة والتعدين والتجارة، في إطار سعيها لتحقيق علاقات متعددة الأطراف في مجال التجارة الحرّة والتفضيلية ضمن اتفاقيات وتفاهمات إقليمية ودولية، باستخدام أدوات الدبلوماسية الاقتصادية والصناعية لتعزيز وتطوير العلاقات مع عشر دول حول العالم، من بينها: سلطنة عمان، أوزبكستان، كوبا، الصين، إندونيسيا، كازاخستان، صربيا، بيلاروسيا، فنزويلا، البوسنة والهرسك وأرمينيا. ويُعَدّ أحد أبرز توجهات الوزارة، خلال العام الماضي في الحكومة الرابعة عشرة، توسيع العلاقات مع الدول الجارة والدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. وفي هذا السياق، جرت مفاوضات وتوقيع اتفاقيات للتجارة التفضيلية والحرة بهدف التخفيف من آثار العقوبات الدولية.

توقيع اتفاقيات تجارة حرّة وتفضيلية

تمّ في كانون الثاني/ يناير من العام الماضي توقيع وثيقة اعتماد عضوية الجمهورية الإسلامية الإيرانية بصفة مراقب في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بحضور «محمد أتابك» وزير الصناعة والتعدين والتجارة، وذلك من قبل قادة الدول الخمس الأعضاء في الاتحاد. كما أن تأسيس أمانة اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوراسي وتفعيل الاتفاقية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية عن ٨٧٪ من السلع، وفّر فرصة غير مسبوقة لتطوير التجارة الإيرانية.

ومن أبرز الإنجازات في المجال التجاري أيضاً: انعقاد الجولة الأولى من المفاوضات لتحديث اتفاقيتي «التجارة التفضيلية» و«التجارة بالمقايضة» مع كوبا في هافانا، والبدء في مفاوضات إبرام اتفاقية التجارة التفضيلية مع صربيا، إضافة إلى مراجعة الاتفاقيات مع كوبا والبوسنة والهرسك، وتوقيع وثيقة «خطة العمل» الخاصة بمذكرة التفاهم للتعاون التجاري مع كوبا، والتي تهدف إلى إنشاء مركز لتنمية التجارة والاستثمار الخارجي.

اجتماعات لجنة التجارة التفضيلية المتخصصة

وفي سياق تسهيل التجارة والتعاون الجمركي والإداري وتخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية، عُقد الاجتماع الحادي والعشرون للجنة الإيرانية - العُمانية المشتركة، إلى جانب اجتماعات لجنة التجارة التفضيلية المتخصصة بحضور وزيري الصناعة والتعدين والتجارة في كلا البلدين خلال شباط/ فبراير من العام الماضي، الأمر الذي مهّد الطريق أمام الصناعيين والتجار.

كما انطلقت في كانون الثاني/ يناير الماضي أعمال الدورة السابعة عشرة للجنة الإيرانية - البيلاروسية المشتركة بهدف تعزيز التبادلات التجارية والاقتصادية بين البلدين، والتي شملت التعاون في مجالات البتروكيماويات، والآلات الصناعية والتعدينية، والزراعة، والصناعات الغذائية، والصناعات الصحية والدوائية، والتعليم الطبي، والخدمات الفنية والهندسية.

تطوير التجارة والاستثمار، وتسهيل التعاون المصرفي

من جانب آخر، وقّعت منظمة تنمية التجارة الإيرانية، بصفتها الجهة المشرفة على قطاع التجارة والأنشطة التجارية، اتفاقية تعاون ثنائية مع منظمة QAZTRADE في كازاخستان في تموز/ يوليو من العام الماضي، بهدف تطوير التجارة والاستثمار، وتسهيل التعاون المصرفي والنقل والخدمات اللوجستية، وتعزيز مشاركة الوفود التجارية في المعارض المشتركة.

كما دخلت اتفاقية التجارة التفضيلية بين إيران وإندونيسيا مرحلة التنفيذ بعد توقف دام ثماني سنوات، وذلك بمتابعة وزارة الصناعة والتعدين والتجارة في الحكومة الرابعة عشرة لزيادة حجم التبادل التجاري. وتم أيضاً الانتهاء من صياغة وإبرام قائمة مرفقة باتفاقية التجارة التفضيلية بين إيران وأوزبكستان، إضافة إلى إنجاز اتفاقية التجارة التفضيلية مع سلطنة عمان، واتفاقية التجارة الحرة مع فنزويلا، باعتبارها من الإنجازات المهمة الأخرى.

مشاريع مشتركة مع الصين

أما في مجال الصناعة وتنظيم سوق السيارات، فقد جرى تعزيز الاتفاق مع الصين بهدف نقل التكنولوجيا والإنتاج المشترك للسيارات الكهربائية والهجينة في إيران، ضمن مشاريع تعاون مع شركتي «تشيري» و«جك» لتعزيز الشراكات بين الشركات الإيرانية والصينية لصناعة السيارات.

وتؤكد وزارة الصناعة والتعدين والتجارة في الحكومة الرابعة عشرة أن الدبلوماسية الاقتصادية، مع إعطاء الأولوية للدول المجاورة والاتحادات الإقليمية، تمثل محور عملها، حيث تسعى من خلال دعم الإنتاج المحلي وتوفير أسواق لتصريف المنتجات الإيرانية وخلق بيئة تنافسية، إلى كسر الاحتكار وتنشيط الاقتصاد الوطني.

على هامش قمة منظمة شنغهاي

وزير الاقتصاد الإيراني يتابع العلاقات الاقتصادية مع الصين بجدّية

أكد وزير الاقتصاد والمالية الإيراني، على هامش قمة منظمة شنغهاي للتعاون في تيانجين، على الجهود المبذولة لإزالة العقبات، وتوفير الحوافز، وتشجيع الاستثمار والإنتاج.

واعتبر السيد علي مدني زاده، أمس الثلاثاء، منظمات مثل شنغهاي وبريكس بديلاً مناسباً لمواجهة الأحادية، من شأنه أن يُسهم في تشكيل تحالفات وائتلافات اقتصادية جديدة.

من جانبه، أكد سفير إيران لدى الصين على أهمية حضور وزير الاقتصاد مع رئيس الجمهورية في هذه القمة لمتابعة القضايا الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين.

وقال عبدالرضا رحماني فضلي في هذا الصدد: لقد دعوت وزير الاقتصاد لزيارة إلى الصين؛ للاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية لقمة شنغهاي، ولدفع القضايا الاقتصادية بين البلدين قدماً. وبصفتي رئيس اللجنة الاقتصادية المشتركة، فإن فرصة حضور وزير الاقتصاد يمكن أن تكون فعالة للغاية في إزالة العقبات وتوفير الحوافز والتشجيع في مجالات الاستثمار والإنتاج.

رفع مستوى التجارة الزراعية

من جانبه، أعلن وزير الزراعة الإيراني، غلام رضا نوري قزلجه، إن إيران والصين تهدفان لرفع مستوى التجارة الزراعية بينهما إلى ملياري دولار.

وقال نوري قزلجه: الصين من الدول التي تمتلك القدرة على التعاون طويل الأمد والفعال مع إيران. وأضاف: يتمتع البلدان بقواسم مشتركة وقدرات متكاملة، ويمكنهما دعم بعضهما البعض في مختلف المجالات.

وتابع: كما تم توفير صادرات بعض الفواكه.

وأشار وزير الزراعة إلى أنه تم حتى الآن استهداف حوالي ٧٤٠ مليون دولار من التجارة الزراعية بين إيران والصين، ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى أكثر من ملياري دولار خلال العامين المقبلين؛ بحيث تبلغ القدرة التصديرية لفئة واحدة فقط من المنتجات ما يقارب مليار دولار.

وقال نوري قزلجه: كما تم وضع التعاون العلمي والبحثي على جدول الأعمال، وبدأ تبادل الوفود العلمية والخبراء، ومن المقرر التعاون المشترك في مجال الأرز وإنشاء محطات بحثية مشتركة.

وختم وزير الزراعة تصريحاته قائلاً: كما تم توفير أرضية للاستثمار المشترك بنهج إقليمي في مجال تكنولوجيا إنتاج اللقاحات، وفي مجالات أخرى من الزراعة يجري السعي إلى التوصل إلى اتفاقيات مالية وتمويلية، وسيتم توفير المعلومات بمجرد أن تصبح هذه الاتفاقيات جاهزة للتنفيذ.

إيران تقدّم مقترحات بشأن معايير التنمية المستدامة في اجتماع سانت بطرسبرغ

قدّم رئيس الوفد الاستشاري لديوان المحاسبة الإيراني تقريراً عن الإجراءات المتخذة في مجال التنمية المستدامة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما قدم مقترحات في هذا المجال، خلال الاجتماع الإقليمي لمجموعة العمل المعنية بأهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة «الإنتوساي» الذي عقد في مدينة سانت بطرسبرغ في روسيا.

وقدّم شريف حسيني وجهات نظر ومقترحات لتطوير التعاون بين الأعضاء، وشرح وجهة نظر ديوان المحاسبة الإيراني بشأن معايير التنمية المستدامة في أجواء علمية ومتخصصة في كلمته خلال الاجتماع الذي حضره ممثلو ١٤ دولة ومشاركة ممثلين عن الدول الأعضاء الأخرى في مجموعة العمل هذه عبر الإنترنت.

كما قدّم حسيني تقريراً عن الإجراءات المتخذة في مجال التنمية المستدامة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بما في ذلك مجالات التصحر والغابات وإدارة مستجمعات المياه، وأكد على أهمية تدريب الموارد البشرية في مجال التنمية المستدامة.

وقال رئيس الوفد الاستشاري لديوان المحاسبة الإيراني لمراسل وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء «إرنا»: تم توقيع مذكرة تفاهم بين ديوان المحاسبة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية والاتحاد الروسي في عام ٢٠١٥، وتبادلنا وجهات النظر حول مجالات تعزيز التعاون وتبادل الخبرات وتنفيذ الأحكام المتبقية من مذكرة التفاهم بين البلدين في اجتماع مع الجانب الروسي الذي ترأس اجتماع سانت بطرسبرغ.

تشغيل مشروعين بتروكيماويين باستثمار ٤٧٧ مليون دولار في بوشهر

أعلن نائب محافظ بوشهر للتنسيق الاقتصادي عن تشغيل مشروعين بتروكيماويين بإستثمار ٤٧٧ مليون دولار بمناسبة أسبوع الحكومة.

وشرح رسول رستمي المشاريع الاقتصادية المهمة في محافظة بوشهر، قائلاً: تشمل المشاريع الاقتصادية في هذه المحافظة مجالات البتروكيماويات، والطاقة المتجددة، والصناعات البحرية، والزراعة، وتربية الأحياء المائية، والثروة الحيوانية والدواجن، والصناعات الغذائية، والسياحة، ويُعتبر بعضها مشاريع وطنية رائدة. وأضاف: إن مشروع «كيميا دالاهو» للبتروكيماويات باستثمارات ٢٧ مليون دولار، ومشروع «آبادانا للبتروكيماويات» باستثمارات ٤٥٠ مليون دولار، وتطوير محطات الطاقة الشمسية في مقاطعتي دشتي وتنغستان، ومشاريع بناء السفن وتطوير منصات النفط، وتربية الأسماك في البحر، وبناء أكبر مخزن تبريد مائي، وإطلاق أكبر وحدة لمعالجة وتعبئة التمور، من بين أهم المشاريع التي تم تشغيلها خلال الأسبوع الحكومة. كما أشار رستمي إلى تشغيل المسلخ الصناعي الكبير في بوشهر، وتدشين وحدة إنتاج أخف وزنًا في منطقة بوشهر الخاصة، وبدء تشغيل مجمع إنتاج الأغذية والخبز الصناعي في عسلوية، وافتتاح مراكز سياحية وإيواء في مختلف مدن المحافظة، كمشاريع مهمة أخرى، وقال: تتمثل سياسة الحكومة الرابعة عشرة في التركيز على خلق فرص عمل مستدامة وصناعية، ويتم تنفيذ مشاريع الحكومة الأسبوعية بهدف استكمال سلاسل القيمة في مختلف القطاعات، وبمشاركة فعالة من القطاع الخاص، بما يمهد الطريق نحو التنمية والازدهار الاقتصادي في محافظة بوشهر.

إنتاج قطار المترو الوطني؛ خطوة مفصلية نحو الإكتفاء الذاتي في النقل السككي

مع بدء الإنتاج الكمي لقطار المترو الوطني ودخول قطارين جديدين إلى شبكة مترو طهران، دخلت صناعة النقل بسكك الحديد في إيران مرحلة جديدة من الاكتفاء الذاتي، بما يقلّص الاعتماد على الواردات ويعالج جانباً من مشكلات أسطول المترو المتهالك.

ويمثل تشغيل هذا المشروع نقطة تحول في تحقيق أهداف التنمية الحضرية المستدامة، إذ يسهم في تطوير البنية التحتية للنقل العام، ويؤكد على مبدأ التوطين الصناعي وخفض التبعية للخارج. إنطلق مشروع القطار الوطني عام ٢٠١٩ بموجب المادة ٥٤ من البرنامج السادس للتنمية، عبر اتفاق بين بلدية طهران والمعاونية العلمية لرئاسة الجمهورية، بهدف تصميم وتصنيع قطارات المترو اعتماداً على القدرات المحلية. واليوم، وبعد تصنيع أول قطار وطني بنسبة ٨٥٪ بمكونات محلية، دخل المشروع مرحلة التنفيذ الفعلي. بموجب العقد، يجري تصنيع ١١٣ عربة مترو تشمل ١٥ قطاراً بسبع عربات وقطاراً واحداً بثماني عربات. وقد حصل القطار على التصديق الرسمي في نوفمبر ٢٠٢٣، وبدأ تشغيله التجريبي لنقل الركاب على خط شاهد-برند (٥٠ كيلومتراً) منذ أبريل ٢٠٢٤، وهو أحد أطول خطوط المترو في طهران. الدلالات الصناعية للمشروع كبيرة، حيث تمكنت إيران للمرة الأولى من تصميم وتكامل أنظمة القطارات بشكل كامل داخلياً، بما يشمل مكونات أساسية مثل البوجي، الهيكل، أنظمة التهوية والفرملة ولوحات الكهرباء. هذا التوطين أسهم في خفض كلفة تصنيع كل عربة بنسبة ٢٠٪ وتقليص زمن توريد القطع. كما وفّر بحسب التقديرات نحو ٨ ملايين دولار من النقد الأجنبي في مرحلة تصنيع القطع الرئيسية فقط. إلى جانب المكاسب الاقتصادية، يحمل المشروع بُعداً اجتماعياً وبيئياً مهماً، حيث يُتوقع أن يساهم في تخفيف الازدحام المروري، تقليص التلوث الهوائي، خفض استهلاك الوقود الأحفوري، وتعزيز العدالة في الوصول إلى النقل العام منخفض الكلفة. منذ إطلاق الإنتاج الكمي في العام الماضي، تم تصنيع ٣ قطارات وطنية، إثنان منها جاهزان للتشغيل، فيما يخضع الثالث للمرحلة النهائية من التركيب، ومن المقرر أن يدخل القطاران الخدمة بحلول نهاية سبتمبر الجاري. ويُنظر إلى مشروع القطار الوطني بوصفه نموذجاً ناجحاً للتعاون بين القطاع الصناعي والجامعات والدولة والإدارة المحلية، وركيزة لتوطين الصناعات المعقدة في إيران. وفي ظل حاجة مترو طهران إلى ما لا يقل عن ١٥٠٠ عربة جديدة لتجديد أسطوله، يشكل المشروع بارقة أمل لتلبية جزء من هذه الاحتياجات وتعزيز جودة خدمات النقل الحضري لملايين السكان، فضلاً عن ترسيخ مسار التنمية الاقتصادية المستدامة.